المصـــــدر : عكاظ
التـــاريخ : 26-12-2006
الصفحـات : 29
العـــدد : 14731
المسلسل : 184

بعد اسبوعين من القمة الخليجية قام خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز بزيارة سلطنة عمان الشقيقة ليبحث مع جلالة السلطان قابوس المستجدات العربية والخليجية ، وهذا تعبير عن التواصل المستمر بين الأشقاء ، وتعزيز لأواصر الصداقة والمحبة داخل البيت الخليجي خاصة وأن المملكة وسلطنة عمان يتقاسمان الروابط التاريخية والدينية واللغوية والسياسية المشتركة وهذا التواصل فيه خير للمنطقة . وجاءت هذه الزيارة في إطار سعي المملكة الدائم والحثيث لتعزيز البيت الخليجي نظرا للمستجدات الهامة والملحة التي تتطلب أعلى درجات التواصل على مستوى القمة ، وخاصة أن منطقة الخليج تحتل أعلى درجات الاهتمام في التحرك السعودي الخارجي . حول الزيارة والدبلوماسية السعودية في منطقة الخليج وأهم المستجدات التي تتطلب التحرك على مستوى القمة كانت هذه الندوة :

ندوة «عكاظ» تؤكد على أهمية محاور واهداف زيارة الملك عبدالله لسلطنة عمان

المملكة تقود «دبلوماسية التنمية» لتقوية أسس البيت الخليجي وتأمين المنطقة

المصـــــدر : عكاظ
التـــاريخ : 26-12-2006 العـــدد : 14731
الصفحـات : 29 المسلسل : 184

أدار الندوة :
صالح عبدالفتاح - فتحي عطوة (القاهرة)

عكاظ : هناك دائما من المستجدات على الصعيد الخليجي تستلزم التشاور والتنسيق الدائم ماهي في رأيكم أبرز هذه المستجدات ؟

د. جهاد عودة :

- من القضايا الهامة التي تستلزم التحرك الدائم والوصول إلى اتفاق من أجل التحرك بدرجة عالية من الأمان وسط نظام دولي متغير مسألة قرار قمة جابر بدراسة برنامج نووي للأغراض السلمية طبقا للمعايير والأنظمة الدولية. وهي خطوة مهمة تأخرت كثيرا وعلى الدول الخليجية أن تمضي في هذا الخيار بأقصى سرعة لدواع تنموية وتنمية الصحراء والتغلب على ندرة المياه ونضوب مصادر الطاقة المتجددة . وهذه الخطوة تحتاج إلى أعلى درجات التشاور والتنسيق وسط مجتمع دولي ينظر بريبة إلى أي برنامج نووي ولو كان سلميا وهذا الأمر يحتاج إلى إرادة سياسية قوية وتشاور مستمر.

إلا أن اللافت والجديد في بيان قمة الرياض السابعة والعشرين ما تضمنه البيان من تكليف لجنة لدراسة إمكانية امتلاك دول المجلس لتقنيات نووية بهدف الاستعمالات السلمية. ما يؤشر إلى منعطفات جديدة في مستوى التعامل الخليجي مع الهواجس الأمنية المتأتية من البرنامج النووي المرتقب. ولمزيد من التطمينات الخليجية ثمة تصريحات صدرت عن سمو وزير الخارجية الامير سعود الفيصل بأن هذا الإعلان لاعطاء المزيد من التطمين حتى لا يقال لاحقا أن هذا التوجه سري ولأهداف غير معلنة. إن بيان قمة الرياض عكس العقلانية والواقعية السياسية التي تنتهجها دول مجلس التعاون، لجهة القراءة السياسية الدقيقة لظروف المنطقة، فمهما يكن من تباينات فإنها لا تلغي واقع الجغرافيا السياسية للمنطقة.

د. أحمد النجار

- سوف أقصر مداخلتي على الناحية الاقتصادية ، ومن القرارات الهامة التي يعمل مجلس التعاون على إنجازها ، العملة الخليجية الموحدة والسوق المشتركة بعد الاتحاد الجمركي وهي خطوة تستدعي التنسيق الدائم لأن هناك خطوات مهمة يجب اتخاذها لعل أهمها : توحيد السياسات المالية والنقدية، وتسهيل قبول عملات دول المجلس فيما بينها ، ووضع حد على العجز في الميزانيات العامة لتلك الدول وتقليل الدين العام، وهي أمور تجتهد دول مجلس التعاون في تحقيقها من خلال المسارين الفردي والجماعي . كما يستلزم ذلك إنشاء بنك مركزي خليجي موحد ، وفي حالة إقرار الاتحاد النقدي سيستلزم ذلك عددا من السياسات ، والتي من أهمها رسم وتنفيذ السياسة النقدية وإصدار العملة الموحدة ووضع سياسة سعر الصرف لها وإدارة الاحتياطيات، بالإضافة إلى التشريعات المتعلقة بالاتحاد النقدي ما يستدعي إجراء التعديلات اللازمة على القوانين والأنظمة المالية النقدية والمصرفية الوطنية لتتلاءم مع الأنظمة والقوانين الصادرة في إطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وتشير بيانات أغلب مراكز المعلومات الدولية إلى أن دول مجلس التعاون الخليجي طبقت أقل تعرفة جمركية وأقل قيود نقدية بين دول الشرق الأوسط، خاصة وقد كانت التعرفة الجمركية في المتوسط في الدول الخليجية ٥,٦٪ بينما كانت في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ٢٨ ٪. غير أن ذلك لم تترتب عليه زيادة كبيرة في التجارة البينية الخليجية نظرا لمحدودية قدرات هذه الدول التكاملية بسبب صغر حجم الإنتاج الصناعي الخليجي الذي لا يزيد على ١٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة إلى تشابه الهيكل الإنتاجي في هذه الدول والذي يتعين تغييره. ولاشك أن قيام سوق خليجية مشتركة بحلول عام ٢٠٠٧ وفقا للخطة المقررة سيؤدي إلى زوال الحواجز أمام السلع والخدمات والعمالة الوطنية ورأس المال في المنطقة، كما سيساعد جدياً على استمرار نجاح الاتحاد النقدي وإدخال العملة الخليجية المشتركة بحلول عام ٢٠١٠ وتوفير غطاء منظم للتكامل الإقليمي الذي سيكون

> عودة: قواسم مشتركة ايجابية بين الدبلوماسية السعودية والعمانية ترمي لتثبيت الاستقرار العالمي
>
> النجار: دول مجلس التعاون تخطو بجدية نحو الوحدة الشاملة. والسوق المشتركة النواة
>
> ابراهيم: قضايا الأمن والاستقرار والتنمية محاور جولات الملك عبدالله الخارجية

المصـــــدر : عكاظ
التـــاريخ : 26-12-2006 العـــدد : 14731
الصفحـات : 29 المسلسل : 184

الأساس العملي لإنشاء الوحدة الاقتصادية الخليجية

د. أحمد إبراهيم

من القضايا المهمة في المرحلة القادمة مسألة تأهيل اليمن للانضمام لمجلس التعاون الخليجي ، وهذا يحتاج إلى سرعة وضع رؤية عملية للاندماج وتطوير علاقات التعاون والشراكة بين اليمن ومجلس التعاون وصولا إلى الاندماج الكامل فاليمن بالمعنى الجيواستراتيجي جزء من منطقة الخليج والجزيرة العربية ولذا فإن قضايا الأمن والاستقرار والتنمية في اليمن هي قضايا تهم جميع دول المنطقة وان تطوير قدرة اليمن على مواجهة الأزمات الداخلية لأمر مهم

ومن العناصر التي تعزز العلاقات الاقتصادية بين اليمن ودول المجلس :

- مواصلة جهود تحسين وتطوير البيئة الاستثمارية في اليمن، بحيث تصبح بيئة جاذبة للاستثمارات العربية والأجنبية

- تقدير الاحتياجات التمويلية لليمن استنادا إلى دراسات علمية، وخطط وبرامج تنموية مدروسة تقوم على أولويات محددة وجداول زمنية للتنفيذ

- تطوير سبل وإمكانات استفادة اليمن من خبرات دول المجلس في مجالات الصناعات النفطية بما يعزز من مكانة هذا القطاع في الاقتصاد اليمني

- البحث في سبل ومتطلبات وشروط تعزيز علاقات التعاون والشراكة بين القطاع الخاص اليمني من ناحية والقطاع الخاص الخليجي من ناحية أخرى

- مراجعة ملف العلاقات التجارية بين اليمن ودول المجلس

عكاظ : إذن هناك قضايا هامة تستلزم التنسيق والتشاور فضلا عن القضايا الأخرى وأهمها الإرهاب وتداعيات أحداث سبتمبر و الربط بين الإسلام والإرهاب وأمن الخليج في ضوء التوترات المحيطة لكن نرجو إلقاء الضوء على المسألة المتعلقة بالتحرك الدبلوماسي السعودي وأهدافه في هذه المرحلة وذلك على ضوء زيارة خادم الحرمين الشريفين الى سلطنة عمان ؟

د. جياد عودة :

- من خلال متابعة جولات خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز نلاحظ أنها تصطبغ بصبغة اقتصادية وسياسية ، وتكرس سياسة الاعتماد المتبادل.فقد لاحظنا سياسة التوجه شرقا في بناء متوازن للشراكة والعلاقات الدولية من خلال زيارة عدد من دول آسيا وتحديدا مجموعة دول جنوب شرق أسيا.

وإذا نظرنا إلى جولات الملك عبد الله الآسيوية والأوروبية والأمريكية الهامة سنجد أنها استهدفت في المقام الأول فتح مجالات جديدة للشراكة الاقتصادية والتجارية مع هذه الدول تتواكب مع المنظومة الدولية ، في فترة ما بعد انضمام المملكة لمنظمة التجارة العالمية، خاصة أن الدول التي شملتها جولة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبدالعزيز وولي العهد الأمير سلطان بن عبدالعزيز الى الخارج دول تمثل ثقلا كبيرا في الاقتصاد العالمي في الوقت الحاضر. وتقدم جولات خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز إلى الخارج إضافة مهمة لمقتضيات الشراكة الاستراتيجية الذي تريدها المملكة مع الدول الفاعلة والمحورية المؤثرة وصانعة القرار في منظومة العالم المعاصر إقليميا ودوليا.فقد سجلت زيارة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله إلى موسكو محور اهتمام كبير ليس في روسيا وحدها بل في العالم كله حيث انها تقوم على التوازن في العلاقات الدولية وتركت اثارها الايجابية التي رسخت علاقة السعودية مع روسيا الأمر الذي دفع بالرئيس فلاديمير بوتين للتطلع القوي لبناء علاقات قوية مع السعودية في كافة النواحي والعالم يستذكر تقدم روسيا بطلب الانضمام لمنظمة المؤتمر الاسلامي كمراقب.

وزيارة الهند والصين في أوائل عام ٢٠٠٦ بعد ذلك تأكيد لسياسة التوازن والتنمية إضافة للزيارات التي قام بها للولايات المتحدة وأوروبا . لبناء شراكة استراتيجية مع هذه الدول .

عكاظ : ماذا عن الجولات العربية ؟

د. أحمد ابراهيم

- المواقف السعودية تجاه القضايا العربية معروفة في المحافل الإقليمية و الدولية المختلفة وملفاتها الساخنة في فلسطين والعراق ولبنان والسودان.ولقاءات خادم الحرمين الشريفين مع أشقائه قادة العالم العربي تعكس الموقف الثابت للمملكة العربية السعودية تجاه قضايا امتنا والتنسيق المستمر حولها من اجل جمع الشمل العربي ونصرة قضاياه .

وكان حضور خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز في "قمة الملك فهد" في ١٨ - ١٩ ديسمبر ٢٠٠٥م في أبو ظبي برئاسة الشيخ خليفه ، رئيس الدورة السابقة للمجلس الأعلى مميزا في لقاء القمة الخليجية التي ركزت على قضايا إقليمية ودولية إضافة الى سبل تفعيل دور المجلس كمنظومة خليجية أنشئت قبل ربع قرن . وقد كان حضور خادم الحرمين الشريفين تأكيدا على الأهمية التي يوليها الملك عبدالله للعمل العربي المشترك . ورؤية خادم الحرمين الشريفين له حيث اطلعت القمة على رسالة الملك عبدالله ، بشأن تطوير قوات درع الجزيرة ، وبارك المجلس على تلك المقترحات وأحالها الى مجلس الدفاع المشترك لدراستها ورفع التوصيات للدورة القادمة للمجلس الأعلى . وأكد المجلس الأعلى مجددا على تمسك دوله بمبادرة

المصـــــدر : عكاظ
التـــاريخ : 26-12-2006 العـــدد : 14731
الصفحـات : 29 المسلسل : 184

السّلام العربية، التي أقرّت في قمة بيروت عام ٢٠٠٢م، والتي تنطلق من قرارات الشرعية الدولية. وأكد التكامل بين هذه المبادرة وخارطة الطريق. كما زار مصر في ٣١مايو ٢٠٠٦ وعقدت قمة سعودية مصرية في شرم الشيخ في إطار التحرك من أجل حلحلة الجمود الذي يعتري المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية.وتناولت التشاور والتنسيق الدائم بشأن القضايا العربية المختلفة ثم جاءت قمة جابر مؤخرا في الرياض لتؤكد جدية توجهات دول الخليج.

د. أحمد النجار

– لاشك أن التشاور على مستوى القمة السعودية العمانية له أهداف تنموية ومصالح مشتركة، الاقتصاد العماني واعد بعد إستكمال البنية الأساسية للكثير من المشاريع الحيوية، التي أكدت أن الاقتصاد العماني يتصف بالديناميكية، ومواكبة التطورات الإقتصادية العالمية، ويتماشى والمتغيرات الدولية المتسارعة، الأمر الذي يحقق المزيد من الإندماج المدروس، والمخطط، بين الإقتصاد العماني، والإقتصاد العالمي. وتوج كل ذلك بإنضمام السلطنة، الى عضوية المنظمة العالمية للتجارة، بتاريخ ١/١٠/٢٠٠٠، و تعد هذه الخطوة إعترافاً عالمياً بقدرة الإقتصاد العماني على التأقلم مع متطلبات العولمة الإقتصادية، والدخول فيها كطرف فاعل ومؤثر.

عكاظ : نود القاء الضوء على أهمية التنسيق والتشاور بين المملكة وسلطنة عمان في الوقت الحالي؟

د. جهاد عودة :

– ان الدبلوماسية العمانية تتقاسم مع الدبلوماسية السعودية العديد من الملامح أهمها الحرص في الحاضر والمستقبل على صداقة العالم وزرع العلاقات الحسنة والمكافئة مع كل دولة تخطو خطوات ايجابية على طريق التعاون معها بشكل خاص، والالتزام بالمواثيق الدولية ومبادىء الامم المتحدة في سبيل تحقيق التقدم والتطور وتثبيت دعائم الاستقرار العالمي. وهذه السياسة الخارجية مرتكزة على الحكمة والتعقل والهدوء والاتزان لذلك أصبحت المملكة والسلطنة تحتلان مكانة دولية مرموقة جعلت منهما مركز استقطاب إقليمي وعالمي مهم.

د. أحمد إبراهيم

تحظى السياسة الخارجية العمانية منذ عام ١٩٧١م بتقدير العالم لما تقوم به من جهود فعالة ومساهمات على مختلف الأصعدة العالمية

د. عودة

د. النجار

مثل ذلك الانفتاح على العالم والمساهمة بنشاط وبفعالية في أحداثه والمشاركة في مؤسساته ومنظماته السياسية وغير السياسية لهذا كله سارت مسيرة التنمية الاقتصادية جنبا إلى جنب مع مسيرة السياسة الخارجية النشطة. إن المكانة التي حققتها السلطنة نتيجة لسياستها مكّنتها من القيام بدور فعّال في معالجة كثير من القضايا، وفي المساهمة في حل العديد من المشاكل على كافة الاصعدة بمصداقية مشهودة . وتقوم سياسة السلطنة في عدم الانفعال والمبالغة لتقدير الأمور، أو في النظرة إلى المشاكل التي تقع في الساحة العربية أو الدولية، وإنما التقدير المبني على أساس الواقع وعلى الاتزان والحكمة وبعد النظر والتحسب لعواقب الأمور، وعلى حسن التصرف واللباقة في اتخاذ المواقف السياسية والثبات على هذه المواقف عن اقتناع كامل ووعي رشيد وليست مبنية على حقائق ردود الأفعال.

د. أحمد النجار

– خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز استطاع ان يطبق بعلاقاته مع قادة العالم بقاراته الخمس نظرية عرفت بدبلوماسية التنمية، واستثمار هذه العلاقات في تحديث وتحسين البنى التحتية ومكافحة البطالة وتشجيع الاستثمار في البلاد. وجذب الاستثمارات الخارجية.

المشاركون في الندوة :

د. جهاد عودة : أستاذ العلوم السياسية بجامعة حلوان

د. أحمد النجار : الخبير الاقتصادي ورئيس تحرير التقرير الاقتصادي في مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية

د. أحمد أبراهيم محمود : خبير الدراسات العسكرية بمركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام